

## تحرك عاجل

### سجينة رأي تُضرب عن الطعام

بدأت المدافعة عن حقوق الإنسان حنان بدر الدين إضرابًا عن الطعام، بعد أن قررت إحدى المحاكم في 5 أغسطس/آب 2018 تجديد حبسها لـ45 يومًا آخرين. ولا تزال سجينة الرأي قيد الحبس الاحتياطي منذ 6 مايو/أيار 2017.

بدأت المدافعة عن حقوق الإنسان حنان بدر الدين، إضرابًا عن الطعام في 5 أغسطس/آب 2018، بعد أن أمر أحد القضاة بتجديد حبسها لمدة 45 يومًا آخرين؛ ظلت حنان رهن الحجز الاحتياطي منذ 6 مايو/أيار 2017 بتهمة مَلَقَّة هي "الانضمام لجماعة محظورة"؛ و هي الآن تحتج على حجزها الاحتياطي المُطَوَّل دون أن تُقدم للمحاكمة ومنع مسؤولي السجن لها من الحصول على الرعاية الصحية الملائمة.

وتعاني حنان بدر الدين من حمى البحر الأبيض المتوسط العائلية، وهي اضطراب وراثي يتسبب في ارتفاع درجة الحرارة والتهابٍ مؤلمٍ في البطن والرئتين والمفاصل. ولا تزال تُحرم من الحصول على الرعاية الصحية التي تحتاجها، إذ يسمح مسؤولو السجن في بعض الأحيان فقط بأن تُحضر لها أسرتها الأدوية التي يصفها طبيبها.

وظل أحد القضاة يُجدد حبسها في كل 45 يومًا تقريبًا؛ وفي جلسة تجديد الحبس المُقبلة المزمع عقدها في 19 سبتمبر/أيلول 2018، سيقرر القاضي إما أن يُفرج عنها أو يُجدد حبسها لـ45 يومًا آخرين. وتعتبر منظمة العفو الدولية حنان بدر الدين سجينة رأي، ويجب الإفراج عنها على الفور ودون شرطٍ أو قيد.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات على الإفراج عن حنان بدر الدين على الفور ودون شرطٍ أو قيد، وإسقاط كافة التهم الموجهة إليها؛

- دعوة السلطات إلى العمل على أن تُعرض حنان بدر الدين بصفة منتظمة وملائمة على أخصائيين صحيين مؤهلين ليوفروا لها الرعاية الصحية، التي تشمل حصولها على الأدوية الموصوفة لها؛ وذلك بما يتماشى مع آداب مهنة الطب، التي تتضمن مبادئ السرية.

**يُرجى إرسال المناشدات قبل 18 سبتمبر/أيلول 2018 إلى الجهات التالية:**

النائب العام

السيد المستشار نبيل صادق  
مكتب النائب العام، دار القضاء العالي، وسط البلد  
القاهرة، جمهورية مصر العربية  
فاكس: +202 2577 4716

وزير الداخلية

معالي الوزير محمود توفيق  
وزارة الداخلية  
25 شارع الشيخ ريحان،  
باب اللوق، القاهرة، مصر  
فاكس: +202 2794 5529  
البريد الإلكتروني: center@iscmi.gov.eg أو  
E.HumanRightsSector@moi.gov.eg  
تويتر: @moiegy

**وُتُرسل نسخ إلى:**

نائب مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان

أحمد إيهاب جمال الدين  
وزارة الخارجية  
كورنيش النيل، القاهرة، مصر  
جمهورية مصر العربية  
فاكس: +202 2574 9713

البريد الإلكتروني: [Contact.Us@mfa.gov.org](mailto:Contact.Us@mfa.gov.org)

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الثاني للتحرك العاجل UA 129/17. للمزيد من المعلومات، انظر:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/MDE12/7823/2018/en/>

# تحرك عاجل

## سجينة رأي تُضرب عن الطعام

### معلومات إضافية

شاركت حنان بدر الدين في تأسيس "رابطة أسر المختفين قسرًا"؛ حيث بدأ اهتمامها بحالات الاختفاء القسري بعدما تعرض زوجها خالد عز الدين في 27 يوليو/تموز 2013 للاختفاء القسري، خلال مظاهرة للاحتجاج على عزل الجيش للرئيس السابق محمد مرسي في 3 يوليو/تموز من ذلك العام. ووفقًا لما ذكرته، كانت المرة الأخيرة التي رآته فيها على شاشة التلفزيون وهو جريح في أحد المستشفيات الميدانية؛ ولكن لم تتمكن من العثور عليه عندما ذهبت إلى هذا المستشفى. ولم تُسفر محاولاتها لاحقًا للاستفسار عن مكان وجوده لدى أقسام الشرطة والسجون والمستشفيات والمشارح عن أي نتائج. وأثناء بحث حنان عن زوجها، التقت بأسر أشخاص تعرضوا للاختفاء، وكانوا يبحثون عن ذويهم.

وفي 6 مايو/أيار 2017، كانت حنان في زيارة لأحد ضحايا الاختفاء القسري، وظهر في نهاية المطاف بسجن القناطر للاستفسار منه عما إذا كانت لديه أية معلومات عن زوجها؛ حينما اعتقلها أفراد الأمن بالسجن. وصادروا متعلقاتها، التي تضمنت ورقة مكتوبة بخط اليد بها معلومات عن زوجها، واتهموها بمحاولة تهريب مواد ممنوعة إلى السجن.

ووفقًا لما ذكره محامي حنان بدر الدين، قام أمن السجن باحتجاز موكلته من الساعة الثانية ظهرًا وحتى الخامسة فجرًا، وأثناء تلك الفترة استجوبها ضباط من قطاع الأمن الوطني. وفي اليوم التالي، نقلوها في بادئ الأمر إلى قسم شرطة القناطر؛ ثم إلى مكتب نيابة جنوب بنها، حيث أمرت النيابة باحتجازها، أثناء تحقيقات قطاع الأمن الوطني. وخلص الأمن الوطني إلى أن حنان عضو في خلية نسائية تابعة لـ"جماعة الإخوان المسلمين"؛ فأمرت باحتجازها 15 يومًا لإجراء التحقيقات حول "عضويتها في جماعة محظورة"؛ ثم قامت بتجديد احتجازها، حتى بدأت المحكمة بتجديد حبسها 45 يومًا في كل مرة.

أما "رابطة أسر المختفين قسرًا"، فهي رابطة أُنشئت في مطلع 2014، مع تقشي ظاهرة الاختفاء القسري، الذي صار أداة تستخدمها قوات الأمن المصرية. وكانت الرابطة تركز في بادئ الأمر جهودها على البحث في أقسام الشرطة والسجون والمستشفيات والمشارح؛ ولكن في منتصف 2015، بدأت

الرابطة في لعب دور أكثر فعالية في تحديد مصير المختفين من أفراد الأسر؛ حيث أطلقت حملة عامة لمطالبة الحكومة بالإفصاح عن مصير المختفين من خلال تنظيم مؤتمرات صحفية، والتواصل مع وسائل الإعلام، وتنظيم مسيرات عامة. واجتذبت هذه الأنشطة المزيد من أسر المختفين، ووحدت جهودهم في البحث عن ذويهم الذين تعرضوا للاختفاء.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية على نحوٍ مكثف حالات استخدمت فيها قوات الأمن المصرية الاختفاء القسري كأداة ضد النشطاء السياسيين والمحتجين في مصر، ومن بينهم طلاب وأطفال (انظر: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/4368/2016/en/>). فقد تعرض المئات من المختفين قسرًا للاعتقال التعسفي، واحتجزوا بمعزلٍ عن العالم الخارجي سرًا دون أن يُتاح لهم الاتصال بمحاميهـم أو أسرهم وخارج نطاق الإشراف القضائي. وقد صار هذا النمط من الانتهاكات جليًا، على نحو الخصوص، حين قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بتعيين اللواء مجدي عبد الغفار وزيرًا للداخلية في مارس/آذار 2015.

كما دأبت السلطات المصرية على إنكار القيام بعمليات الاختفاء القسري. ففي 4 يونيو/حزيران 2017، صرح رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب علاء عابد، بأن "فكرة الاختفاء القسري لا أساس لها من الصحة، وأن مصطلح الاختفاء القسري تستخدمه "جماعة الإخوان المسلمين" والطابور الخامس". كما صرح وزير الداخلية السابق مجدي عبد الغفار، في مارس/آذار 2016 بأنه "لا توجد أية حالة اختفاء قسري في مصر، وأن قوات الأمن تمارس عملها في الإطار القانوني". وقد طعنـت جمعيات مصرية معنية بحقوق الإنسان في إنكار وزارة الداخلية بتقديمهم المئات من حالات الاختفاء القسري الموثقة.

الاسم: حنان بدر الدين (أنثى)

النوع: أنثى

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 129/17 رقم الوثيقة: MDE 12/8914/2018 مصر بتاريخ: 7 أغسطس/آب 2018